اختتام المؤتمر الوطني للعدالة الجنائية

رئيس الوزراء: القانون يحمي حقوق المجتمع

التحولات الديمقراطية في بلادنا تشعرنا بالاطمئنان على المستقبل

صنعاء/ سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء علي محمد مجور أن القانون هو الوسيلة الأكثر فاعلية لتمتع المجتمع و كامل أفراده بحقوقهم الطبيعية و حرياتهم العامة ، وأن العدالة هي المدخل الأساس لكل برامج التنمية، ومفتاح البناء و التقدم المأمول.

وأشاد رئيس الوزراء في اختتام مؤتمر الحوار الوطني الأول " العدالة الجنائية في التشريع اليمني" بالروح العلمية و الفكر الموضوعي اللذين سادا مناقشات المؤتمر من حيث أوراق العمل أو المداخلات التي أعطت هذا الحوار تنوعاً في التصورات و تعدداً في الآفاق ؛ فضلاً عن تعميق التفاهم و توثيق الروابط و تقريب وجهات نظر المشاركين على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم وانتمائهم السياسية." و قال " إن تسارع وتيرة التطور في كل مجالات التنمية يتوقف على توفير بيئة قضائية عادلة قادرة على إشاعة قيم الخير و الحق الأصيل والعمل بوتيرة متسارعة في ميدان العدالة الجنائية و حتى لا نصبح خارج حركة الزمن، متقوقعين على أنفسنا وغارقين في همومنا وأزماتنا. "وأشار إلى أهمية الاستفادة من مخرجات هذه المؤتمر و قال : " إذا كان دور المشاركين في هذا اللقاء قد ركز على تشخيص الداء، و اقتراح الدواء، فإننا نعلق آمالاً كبيرة على صناع القرار و الجهات المسؤولة في الحكومة ، على الاستفادة من التوصيات التي خرج بها لقاؤكم ، أن يأخذوا منها ما يتوافق مع تعزيز روح العدالة الجنائية حتى لا تبقى حبراً على ورق أو حبيسة الإدراج ." وأكد أن حقوق الإنسان تمثل اليوم دعامة أساسية و هامة من دعامات العدالة الجنائية، يحميها النظام القانوني ،مشيرا إلى " أن نظام العدالة الجنائية في التشريع اليمني صار متناغماً تماماً مع ما بات يعتبره المجتمع الدولي حقوقاً أساسية للإنسان، استوعبتها شريعتنا الإسلامية منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً مضت ، وأكدتها المواثيق الدولية التي صادقت اليمن على عدد كبير منها. "وأشار إلى أن التحول السياسي والتاريخي الذي شهدته اليمن من خلال إشاعة الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية،وتعزيز مناخات الحريات الصحفية و العامة ، يشعرنا في الحكومة بدواعي الاطمئنان على المستقبل ، في ظلال توجهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية ، وجهوده المتواصلة لتوطيد مبادئ حقوق الإنسان التي لا شك قد تبلورت بشكل واضح في أعمال هذا الحوار .

و قال إن كرامة الإنسان اليمني تحتل لدى الدولة و الحكومة مركزاً هاما ، وتحظى بالاحترام اللائق، وهو وسيلة كل تنمية وأساس كل تقدم وتغيير إيجابي.

و اعتبر العدالة الجنائية واجباً سياسياً و اجتماعياً و التزاماً قانونياً ومعنوياً وأخلاقياً، جسدها بجلاء برنامج فخامة الأخ الرئيس الانتخابي،مشيرا إلى أن مفتاح العدالة الجنائية هو القاضي العادل النزيه الذي تقع على عاتقه مهمات جسيمة ، وهو المسؤول أمام الخالق العظيم عن كل واجباته الوظيفية.

وأكد الدكتور علي محمد مجور أهمية المناقشات التي شهدها المؤتمر، منوها بأهمية مواصلة الجهد ، وتعدد الحوارات الوطنية حول موضوعات أخرى هامة كأهمية موضوع هذا اللقاء ، بما من شانه صياغة مفاهيم و رؤى متطورة حول القضايا التي تصب في اتجاه تعزيز منظومة حقوق الإنسان في اليمن، على ان تأخذ في الاعتبار قيم الشريعة الإسلامية السامية، والمتغيرات الوطنية و العربية و الدولية في إطار ثوابت الأمة و أسسها المبدئية، مع ضرورة انفتاح مؤسساتنا الحكومية و غير الحكومية على التعامل مع تلك المتغيرات لما يضمن للجميع إدراك الأهداف المنشودة، و صياغة قيم الأمة و تأصيل حضارتها.

وأشار إلى أن مهمة التصدي لطموحات المستقبل لم تعد وقفاً على جهود الحكومات فقط ، بل هي مهمة تتقاسمها الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني والمفكرين و نخب المجتمع راجيا أن تكون حصيلة هذا اللقاء الهام معبرة عن المستوى الرفيع الذي جرت فيه المناقشات ،معربا عن تقديره للمسؤولين في وزارة حقوق الإنسان، وشريكهم المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان على الجهود الطيبة المبذولة في تنظيم هذه الفعالية الوطنية .

من جانبها أشارت وزير حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان إلى أن هذا اللقاء جاء مجسدا لجوهر العدل و روح الحق كما ينبغي له في تشريعنا اليمني و في نفوس الناس و ضمائرهم ووجدانهم .

وقالت:"جاء الحوار الوطني ليقتحم بشكل إيجابي موضوع العدالة الجنائية بكل ما يحفل به من تفصيلات هامة تؤثر تأثيرا إيجابيا بالغا في مستقبل العدالة بكل أصولها وفروعها في حياة الإنسان حاضرا و حضارة .

و أضافت:"نعتزا بما حققه هذا الملتقى من نجاح وبما خرج به من توصيات حددت طبيعة التحديات التي تتعرض لها العدالة الجنائية وأستخلصت المقترحات الكفيلة بمعالجتها.

واعربت عن أملها في أن يستعين أصحاب القرار بالتوصيات و أن يولوها الأهمية التي تستحق خاصة و أنها جاءت عصارة اراء خيرة المختصين و المهتمين بشأن العدالة الجنائية وحقوق الإنسان ونتيجة مناقشات شفافة و معمقة و علمية اتسمت بديمقراطيتها وموضوعيتها .

وتمنت أن تأخذ التوصيات الواردة في البيان الختامي للحوار طريقها إلى التنفيذ على أيدي صناع القرار لترجمة الحل العلمي والعملي لهذه القضية المتجذرة في كافة البنى الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي ستكون سببا مباشرا في تأخرنا و تخلفنا إذا تركت نهبا للأهواء وترسبات الغرض و لم تحظ بالاهتمام الكافي .

واعتبرت أن ما تم إنجازه خلال فترة انعقاد هذا الحوار من تأسيس رؤية شاملة لنظام العدالة الجنائية في اليمن يشكل الحل النظري لهذه القضية الحيوية التي تتمحور حولها باقي التحديات التي تواجه التنمية .

و رفع المشاركون في ختام المؤتمر برقية شكر لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه بإرساء مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان وحرية الرأي مؤكدين ان انعقاد هذا المؤتمر جاء ترجمة للاهتمام الذي توليه القيادة السياسية بحقوق الإنسان، متمنين ترجمة التوصيات على أرض الواقع بصورة عملية غايتها تطوير الإنسان و حمايته و العمل على رفاهيته .

وأكد المشاركون من خلال المناقشات و الأطروحات و أوراق العمل المقدمة خلال يومين أهمية إتخاذ المؤسسات التشريعية خطوات لتطوير المنظومة القانونية.

كما أشاروا إلى أن قصور الثقافة الحقوقية هي العائق الأكبر أمام تطبيق مبدأ سيادة القانون ، مشيرين إلى ضرورة نشر ما توصلوا إليه في المؤتمر بين أوساط المجتمع وعلى وجه التحديد في منظومة العدالة الاجتماعية .

وفي بيانهم الختامي أكد المشاركون أهمية تفعيل قرار مجلس رئيس مجلس الوزراء رقم " 29 " لسنة 2004م بشأن لجنة لمراجعة القوانين والتشريعات النافذة في ضوء الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وافقت عليها بلادنا .

وأوصى المشاركون بضرورة تعزيز استقلال القضاء وحياديته وأهمية العمل على سن مدونة السلوك لأعضاء السلطة القضائية وتثبيت حصانة القضاة في شقيها القضائي والشخصي .

كما شددوا على إعادة النظر في الإجراءات الجزائية بما يكفل تحقيق العدالة الجنائية و التأكيد على حق الإنسان في البراءة وحتى يعامل معاملة إنسانية تتفق وكرامته .

و أكدوا على اضافة مجموعة من القوانين أهمها إضافة نص التشريع الوطني الخاص بضحايا الحرب و تعويضهم ماديا و معنويا من قبل الدولة و الأشخاص الذين قاموا بارتكاب تلك الجرائم زيادة على ما يلزم من ديات و اروش ، و تشديد العقوبة التأديبية على كل موظف عام استغل منصبه أو وظيفته ، وكذا تعديل النصوص القانونية الواردة في قانون الجرائم و العقوبات فيما يخص تقييد حرية الرأي المتعلقة بجرائم النشر بشكل يضمن وضوحها وتحديدها .

مؤكدين أهمية دراسة الوضع الحالي للسجون و اقتراح الخطط الهادفة إلى تطوير أداء المؤسسات العقابية و اتباع مجموعة من المسائل أهمها تفعيل النصوص الحالية و دراسة تطوير تشريعات السجون ، و تدريب وتحفيز وتأهيل الكوادر العاملة في السجون ، إضافة إلى استكمال منشآت السجون وفق المواصفات الحديثة وطبقا للمعايير الدولية .

المشاركون يرفعون برقية شكر للرئيس ويؤكدون:

أهمية تفعيل قرار رئيس الوزراء بشأن لجنة مراجعة القوانين

ضرورة تعزيز استقلال القضاء وحياديته

زنا المحارم

فيصل الصوفي

قبل أسابيع استنجدت إمرأة بمنتدى الشقائق لحقوق الإنسان، وقد كانت تلك الأم شجاعة، حيث قالت أن زوجها أغتصب إبنتها ذات العشر سنوات، وقد تحرك المنتدى وأبلغ أمن تعز الذي قبض على ذلك الأب الذي لا نصيب له من الأبوة سوى الكلمة المجردة والجافة .. ومرة كنا نناقش في إحدى الندوات الحقوق السياسية للمرأة وقامت ناشطة حقوقية تقول هذه الحقوق الكبرى يجب أن نناضل في سبيلها بقوة، لكن هناك انتهاكات أخرى تتعرض لها النساء والصبيات من قبل أقاربهن .. وراحت تسرد شواهد على حدوث زنا المحارم، وهي شواهد كثيرة غير أن الأكثر منها هي تلك التي يجري التكتم عليها لدواع سخيفة مثل (الستر) و(سمعة العائلة) وغير ذلك من الذرائع التي تؤدي في النهاية إلى قهر الضحية أو التضحية بها.

هناك حالات اغتصاب وزنا محارم وصلت إلى مكتب المباحث والنيابة ونظرت أمام المحاكم في جلسات غير علنية. والمثير للدهشة أن شيوخ دين ضالعون في مثل هذه القذارة، ولا أعني تلك الحادثة التي افتضح فيها إمام ومؤذن أحد مساجد المنصورة وهما يمارسان (الفاحشة) في المحراب قبل سنوات، بل لقد اطلعت بنفسي على حكم قضائي يدين أب من سكان صنعاء وأنزل القضاء بحقه حد التعزير وهو الحبس بزعم إن الواقعة وقعت. لكن لكون الأب أنكر مع ثبوت الحمل في بطن البنت فيدرأ عنه الحد.. هذا الفاعل حبلت إبنته منه ثلاث مرات، في الحالتين الأولى والثانية اخذها إلى طبيب شعبي في الحديدة وأجهضها، وفي المرة الثالثة رفض الجنين الخروج وظهرت الفضيحة عندما أخذ أحد الجيران تلك الفتاة الى الشرطة .. وتبين عند التحقيق أن هذا الأب الذي حملت ابنته ثلاث مرات ببذر صلبه يعمل مدرسا للتربية الإسلامية في أحد أشهر معاهد التعليم الفني وهو خطيب مسجد المعهد.

عندما يتم الحديث عن هذه الجرائم أو كشفها نجد من يقول إن هذا تشهير بالمجتمع اليمني وتشكيك في أخلاقه، هكذا وكأن المجتمع ثلة من الملائكة، ومثل هذا القول ينم عن رغبة في الإبقاء على لوثاتنا وجرائمنا الأخلاقية مخفية، بينما الشفافية في طرح هذه القضايا أحد أشكال الحد من انتشارها.

200 شخص سيلتحقون بالمعهد العالي للقضاء

القضاء الأعلى يرفع الحصانة عن عضو في النيابة

صنعاء / سبأ :

اقر مجلس القضاء الأعلى رفع الحصانة القضائية عن احد أعضاء النيابة العامة بمحافظة تعز وايقافة عن العمل تمهيدا للبدء في إجراءات التحقيق فيما هو منسوب إليه .

جاء ذلك القرار بعد أن ناقش في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى - رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي - الطلب المرفوع الى المجلس من النائب العام برفع الحصانة القضائية عن احد أعضاء النيابة العامة بمحافظة تعز ، وإيقافه عن العمل , وذلك حتى تتمكن هيئة التفتيش القضائي من اتخاذ الإجراءات القانونية في مواجهة عضو النيابة موضوع الطلب نتيجة لارتكابه أفعال مسلكية .

كما ناقش المجلس تقرير وزير العدل حول الوضع الحالي لاختصاص محاكم ونيابات الأموال العامة ، وذلك على ضوء ما استجد من اختصاص نوعي لتلك المحاكم والنيابات , و بناء على ما تضمنه قانون مكافحة الفساد من منح محاكم ونيابات الأموال العامة اختصاص نظر قضايا الفساد التي تقدر بحوالي(70)جريمة. وهو الأمر الذي يقتضي النظر في أعادة النظر في الاختصاص المكاني لتلك المحاكم والنيابات ، وزيادة عدد القضاة وأعضاء النيابات ، وبعد النقاش للتقرير قرر المجلس استمرار دراسة ونقاش الموضوع في اجتماعاته القادمة على ضوء البيانات التي طلبها المجلس.

ووافق مجلس القضاء الأعلى على طلب النائب العام على قبول دفعة جديدة للالتحاق في النيابة العامة مكونه من (200) شخص وإلحاقهم للدراسة بالمعهد العالي للقضاء لمدة عام كامل، واقر الشروط الخاصة بالقبول ، ومنها أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي من كليات الشريعة والقانون او الحقوق المعترف بها بمعدل لا يقل عن 75 في المائة تراكمي عن كل سنوات الدراسة، وان يجتاز امتحانات القبول التي سوف تعقد في عواصم محافظات الجمهورية ، وبحيث لا يمنحوا المقبولين درجة معاون نيابة الا لمن يجتاز الامتحانات المقررة في نهاية الدراسة في المعهد العالي للقضاء لمدة عام كامل .

وناقش المجلس مذكرة وزير العدل المتضمنة ترشيح هيئة التفتيش القضائي لعدد من القضاة للعمل في بعض المحاكم ، وعلى ضوء ذلك اقر المجلس تعيين عدد من القضاة لرئاسة وعضوية المحاكم الابتدائية .

ووافق المجلس على طلب وزير العدل بالترشيحات الخاصة بشغل وظيفة نائب رئيس المكتب الفني بوزارة العدل وفقا للمادة (11) من لائحة الوزارة على أن يستكمل الوزير الإجراءات القانونية اللازمة لصدور القرار .

كما وافق مجلس القضاء الأعلى على طلب احد القضاة بالإحالة إلى التقاعد.

مناقشة تعثر القطاع الزراعي في أبين

أبين / سبأ:

ناقش الاجتماع المنعقد أمس بمحطة الكود الزراعية بمحافظة أبين برئاسة محافظ المحافظة محمد صالح شملان وضم مدراء الادارات والاقسام والوحدات الفني التابعة لمكتب الزراعة بالمحافظة الصعوبات التي يواجهها القطاع الزراعي بالمحافظة.

وأكد المحافظ شملان في الاجتماع على اهمية تظافر الجهود وتكاملها للارتقاء بالنشاط الزراعي وتجاوز الصعوبات التي تعيق الحركة الزراعية بالمحافظة، مشيرا الى ضرورة وضع الخطط الزراعية وتقديم الدعم للمزارعين لرفع وتيرة الانتاج الزراعي خصوصا محصول القطن طويل التيلة. واشار المحافظ شملان الى ضرورة البحث عن فرص استثمارية في القطاع الزراعي بالمحافظة باعتبارها من اكبر المحافظات الزراعية وتنفيذ مشاريع زراعية خاصة بقنوات ري والحواجز المائية.. مؤكدا دعم السلطة المحلية بالمحافظة لانشاء معامل للنحل للاسهام في زيادة انتاج عسل النحاء.

من جانبه اشار مدير مكتب الزراعة بالمحافظة مدير محطة ابحاث الكود الدكتور الخضر بلم عطروش الى اهمية تفعيل عمل جميع الاقسام وتوفير الامكانيات المطلوبه لتطوير الانشطة الزراعية والبحثية.

فيما طرح مدراء الادارات والفنيون عدداً من الملاحظات والاقتراحات لإعادة الاعتبار للحركة الزراعية والانتاجية بالمحافظة .

من جهةٍ ثانية نظمت إدارة أمن محافظة أبين أمس محاضرة حول الحماية القانونية للأطفال واهمية برامج التوعية لدعم قضاء الأحداث.

والقى المحاضرة الاستاذ المساعد بجامعة الحديدة أمين الحذيفي، أكد فيها اهمية حماية الاطفال من العنف وتوفير افضل الظروف المعيشية والتربوية للطفل الحدث وكذا توفير الضمانات القانونية للاحداث في مرحلة جمع الاستدلالات .

ونوه الحذيفي في محاضرته لضباط و صف وجنود امن المحافظة إلى ما سنته اليمن من قوانين ولوائح وانظمة تهدف إلى مساعدة الاحداث وإعطائهم فرص جديدة في الحياة من خلال إعادة تاهيلهم.

الآنسي يؤكد أهمية تضافر كافة الجهود ازاء مقارعة الفساد

صنعاء/سبأ:

أكد رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس احمد محمد الآنسي أهمية تضافر وتكاتف كافة الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف المنشودة في مقارعة الفساد.

وقال المهندس الآنسي أمس في افتتاح الدورة التدريبية الخاصة بالتحري والتحقيق لمكافحة الفساد: بتكاتف وبتضافر جهود الجميع, وبأداء كل دوره المكمل لأدوار الآخرين سنصل جميعا إلى ما نهدف إليه من مقارعة الفساد ووقاية المجتمع من آثاره الكارثية».

وجدد الأنسي التأكيد على أن قضية مكافحة الفساد هي قضية الجميع وليست قضية مناطة بجهة دون غيرها.

وأشار إلى أهمية هذه الدورة التي تنظمها الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي كونها لاتستهدف موظفي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد فقط وانما تستهدف أيضا مسؤولي التحري والتحقيق في قضايا الفساد في الجهات المعنية الأخرى .. معتبرا هذه الدورة المقدمة الأولى للعمل المتكامل وخطوة أخرى في طريق الشراكة والتعاون في مكافحة الفساد.

وعبر عن ثقته في أن هذه الدورة ستكون دورة متقدمة بكل المقاييس كونها تنظم بالتعاون مع أهم واكبر الهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد في العالم.

وقدر الآنسي عاليا هذا التعاون المثمرة مع البنك الدولي .. معربا عن امله في استمرار هذا التعاون في سبيل تعزيز قدرات أعضاء وموظفي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهات الشريكة لها في مكافحة الفساد في اليمن.

وحث المشاركين في الدورة على الاستفادة من المهارات والمعارف التي سيتلقونها خلال الدورة في مجال المتابعة والتحقيق بقضايا الفساد وبما ينعكس ايجابا على عملهم ويعزز قدراتهم أكثر في مجال مكافحة الفساد.

من جانبه قال رئيس قطاع التعاون الدولي بالهيئة سعد الدين بن طالب ان لدى الهيئة برنامج تدريب طويل الامد بالتعاون مع عدد من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد .. مشيرا الى ان هذه الدورة هى أولى ثمار التعاون بين الهيئة والبنك الدولي في مجال مكافحة الفساد.

واكد أن الهيئة حرصت على ان يشارك في هذه الدورة ممثلين عن مختلف الجهات التي لها دور في مكافحة الفساد.

وثمن بن طالب الدعم الفني والمادي المقدم للهيئة من البنك الدولي واستقدامه لمدربين دوليين على قدر عال من الكفاءة للمحاضرة في هذه الدورة.

واستعرض كبير المتخصصين في ادارة القطاع العام بالبنك الدولي السيد ارون اريا ومسؤول نزاهة المؤسسات بقسم المؤسسات الدولية بالبنك الدولي يانيك ستيفان برنامج وأهداف الدورة ودور البنك الدولي في اجندة مكافحة الفساد وتقييم الحكم الرشيد.

وتطرقا الى الخطة العالمية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد التي أطلقها البنك الدولي عام 2007م ..مشيرين الى انه تم اختيار اليمن ضمن 26 دولة في العالم و ثلاث دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتنفيذ هذه الخطة .

ولفتا الى ان تلك الخطة تشتمل على تحديد المعوقات امام الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وصولا الى ايجاد الحلول واتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة تلك المعوقات التي تحد من تحقيق اهداف التنمية.

وأوضح المسؤولان الدوليان أن دور البنك في اجندة محاربة الفساد في اليمن يتمحور حول المساعدة الفنية لوزارة المالية في اصلاح ادارة المالية العامة ودعم اللجنة العليا للمناقصات في اصلاحات المشتريات ، فضلا عن مساعدة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في المجالات الفنية والبناء التشريعي والمؤسسي وبناء القدرات الادارية والتأهيل والتدريب.

هذا ويشارك في الدورة التي تنظمها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالتعاون مع البنك الدولي 36 متدربا من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومباحث أمانة العاصمة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأكاديمية الشرطة والإدارة العامة للبحث الجنائي

وسيتلقى المشاركون في الدورة التي تستمر3 ايام معارف ومهارات نظرية وتطبيقية عن تقنيات التحري والتدقيق في متابعة قضايا الفساد والمال العام، والكشف عن الغش وعروض الاحتيال والتزوير فضلا عن تجميع الأدلة والشكاوي وتحليلها.

حضر افتتاح الدورة نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس ابو اصبع ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي ، وعدد من اعضاء الهيئة.

الانسي